أكاديمية الإمارات الدبلوماسية
EMIRATES DIPLOMATIC ACADEMY

نظرة تحليلية

تمكين القطاع الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة من الاضطلاع بدور قيادي في تدابير تغير المناخ على المستوى الدولي

مشاعل أحمد الأنصاري و الدكتورة ماري لومي

أكتوبر 2018

الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبِّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تعبر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. حقوق النشر: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية 2018، مصدر الصورة: 2010 Masdar City, Tom Olliver via Flickr.

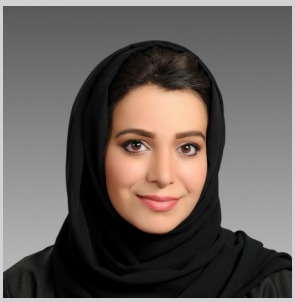

مشاعل أحمد الأنصاري

أخصائي التغير المناخي في وزارة التغير المناخي والبيئة

التحقت مشاعل بالعمل في وزارة التغير المناخي والبيئة في 2017، وعملت قبل ذلك كمستشار تجاري في شركة شِل إنترناشيونال ومسؤول تسويق في مجموعة أبو ظبي للإعلام. وكانت خلال فترة عملها في شركة شِل أول سيدة وأول مواطنة إماراتية تقود «شبكة صغار المهنيين بشركة شِل في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا»، وهي حاصلة على بكالوريوس التسويق مع مرتبة الشرف من جامعة زايد، وحاصلة أيضاً على درجة الماجستير في إدارة الأعمال من الجامعة الكندية في دبي وإحدى الخريجات من جامعة بينيديكتين (شيكاغو، الولايات المتحدة الأمريكية) وبرنامج القادة الشباب لطاقة المستقبل (YFEL) في معهد مصدر، وكذلك عضو في «إنجاز دبي». أعدّت المؤلفة هذه الورقة البحثية بصفتها الشخصية، ولا تُعبِّر الآراء الواردة فيها بالضرورة عن آراء جهة العمل التي تعمل فيها.

الدكتورة ماري لومي

باحث أول، أكاديمية الإمارات الدبلوماسية

ترأس الدكتورة ماري لومي البرنامج البحثي عن الطاقة وتغير المناخ والتنمية المستدامة في أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، وتتخصص في الجوانب السياسية والاقتصاد السياسي لقضايا الموارد الطبيعية والبيئة، ويتركز مجال خبرتها الرئيس في الجوانب السياسية لتغير المناخ على المستوى الدولي وسياسات المناخ والطاقة في منطقة الخليج. الدكتورة ماري لومي حاصلة على درجة الدكتوراه في الشؤون السياسية للشرق الأوسط ودرجة الماجستير في الشؤون السياسية الدولية، وعملت في السابق كباحث مشارك في معهد أكسفورد لدراسات الطاقة وزميل في مرحلة ما بعد الدكتوراه في مركز الدراسات الدولية والإقليمية بجامعة جورجتاون، وباحث في المعهد الفنلندي للشؤون الدولية.

ملخص تنفيذي

- لن يكفي تنفيذ تعهدات السياسات الحالية من قِبَل الحكومات لتجنب التغيرات الخطيرة في تغير المناخ. وهناك إدراك واسع بأن القطاع الخاص لديه من الإمكانات ما يتيح له الاضطلاع بمساهمة إضافية ملحوظة في سد "الفجوات الجماعية" المعتبرة في كل من تخفيض الانبعاثات وتمويل مشاريع التنمية منخفضة الكربون والقادرة على التكيف مع تغير المناخ. ويعترف اتفاق باريس بشأن تغير المناخ، والذي انضمت إليه دولة الإمارات العربية المتحدة، بدور القطاع الخاص، وينص الاتفاق على دعوة "الجهات المعنية من غير الأطراف" لزيادة جهودها ودعم التدابير الرامية لتقليل الانبعاثات وتعزيز القدرة على التحمل.

- صنعت دولة الإمارات العربية المتحدة لنفسها مكانةً كإحدى الدول الرائدة في المنطقة الإقليمية في تدابير تغير المناخ على مدار العِقد الماضي. ويستدعي النطاق الواسع للأهداف التي وضعتها حكومة الدولة فيما يتعلق بتغير المناخ من جميع الجهات المعنية الرئيسية، ومنها القطاع الخاص، المشاركة في هذه الجهود. وشهدت السنوات الأخيرة زيادةً ملحوظةً في اهتمام الشركات العاملة في دولة الإمارات العربية المتحدة بتدابير تغير المناخ، مما يتيح الفرصة أمام الحكومة للمبادرة بدعم هذا الزخم لإفساح المجال أمام المزيد من هذه التدابير.

- هذه النظرة التحليلية من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية:(1) تُسلّط الضوء على التدابير الحالية التي يتخذها القطاع الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال تغير المناخ، و(2) تعرض النهج الذي تتبعه حكومة الدولة لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في هذا الشأن و(3) تُقدِّم اقتراحات للحكومة حول بعض السُبل الإضافية لتحفيز جهود القطاع الخاص - والشركات بصفة عامة - في تدابير تغير المناخ من خلال استغلال الأبعاد الدولية المتنوعة لعمليات هذه الشركات.

- العديد من الجهات الاتحادية والمحلية في دولة الإمارات العربية المتحدة لديها فعلاً آليات لإشراك الشركات الخاصة والعامة في الحوار بشأن الاستدامة وتدابير المناخ. وهذه المنابر الطوعية هي بمثابة آليات "ناعمة" فعّالة لتيسير جهود التوعية بالآثار البيئية والمساعدات الفنية في التدابير البيئية.

- بجانب النُهج الموجودة حالياً، هناك العديد من الفرص المتاحة أمام حكومة الدولة للارتقاء بمستوى مشاركة القطاع الخاص الطوعية في تدابير تغير المناخ بوسائل منها الاستفادة من الدرجة العالية "للطبيعة الدولية" لنشاط الشركات القائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتشمل هذه الفرص ما يلي:
    - تعزيز علاقات الشراكة متعددة الأطراف التي تركز على تحقيق النتائج وتعتمد على خبرات القطاع الخاص (الدولية) على سبيل المثال بتوسيع برنامج المسرعات الحكومية.
    - تهيئة البيئة أمام مشاركة الشركات في الشبكات المحلية وعَبْر الوطنية لمؤسسات الأعمال بوسائل منها الإشراك المنهجي والمنتظم لجميع مجموعات الأعمال الخضراء القائمة في الحوار بشأن تنفيذ سياسة التصنيع الخضراء 2050.
    - تحفيز الشركات متعددة الجنسيات في دولة الإمارات العربية المتحدة على الاضطلاع بدور قيادي وتبادل أفضل الممارسات من خلال تشجيع "أنصار المناخ" المعروفين دولياً للاضطلاع بدور قيادي على المستوى المحلي أيضاً.
    - تشجيع الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة على دعم تدابير المناخ في الدول النامية عَبْر التجارة والاستثمارات، على سبيل المثال بإدخال أفضل الممارسات والمعايير المتعلقة بتغير المناخ.
    - الارتقاء بمستوى التعاون بين القطاع الخاص في كل من الدول ذات الأهمية الإستراتيجية من خلال الدبلوماسية الاقتصادية، على سبيل المثال بإشراك مؤسسات الأعمال الخضراء في جميع الوفود التجارية.
    - ضمان التنسيق الوثيق بين الجهات الحكومية المعنية التي تعمل فعلاً على موضوعات إشراك القطاع الخاص.
    - إنشاء بنك بيانات لتدابير تغير المناخ من القطاع الخاص والذي يهدف في البداية إلى تحفيز القطاع الخاص على تنفيذ المزيد من تدابير تغير المناخ من خلال إبراز دور الشركات النشطة، ويتحول في مرحلة لاحقة ليصبح الأساس للسياسات الحكومية الهادفة وكذلك لتخطيط السياسات على المدى البعيد.

تفاصيل الموضوع[i]

تَحوّل الانتباه في السنوات الأخيرة إلى مناقشة كيفية تمكين القطاع الخاص وغيره من "الأطراف التي لا ترقى إلى مستوى الدول" من اتخاذ تدابير طوعية لتقليل الانبعاثات الناتجة عن أنشطته، وساعد اتفاق باريس بشأن تغير المناخ في تسريع وتيرة ذلك. وفي حين إن القطاع الخاص ليس متوقعاً منه أن يتولى الريادة في التصدي لهذا التحدي العالمي إلا أن هناك إدراكاً واسعاً بأن مستوى الطموح الحالي الذي أشارت إليه الحكومات لن يكون كافياً بمفرده لتجنب التغيرات الخطيرة في المناخ.

تستطيع الحكومات، ومنها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، النهوض بدور ملموس في تحفيز القطاع الخاص على اتخاذ المزيد من تدابير تغير المناخ من خلال السياسات والآليات الهادفة. وما يحظى بأهمية خاصة لدولة الإمارات العربية المتحدة هو "الطبيعة الدولية" الكثيفة لنشاط قطاعها الخاص، وهو ما تبحثه هذه النظرة التحليلية من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية.

وتجدر الإشارة إلى أن هناك ميلاً في سياق دولة الإمارات العربية المتحدة إلى الخلط بين مصطلحي "القطاع الخاص" و"الشركات" واستخدامهما كمترادفين. بَيْدَ أن العديد من مبادرات "القطاع الخاص" الحكومية في دولة الإمارات العربية المتحدة تستهدف فعلاً أنواعاً عديدة ومختلفة من الشركات؛ والتي تتراوح من الشركات المملوكة ملكيةً تامةً للدولة إلى الشركات شبه الحكومية والخاصة والشركات متعددة الجنسيات (الأجنبية). وتستخدم هذه الورقة البحثية - توخياً للبساطة - مصطلح "القطاع الخاص" في ضوء أن الحجج والمقترحات الواردة فيها تصلُح أيضاً لمعظم الأنواع الأخرى من الشركات.

ومن المهم أيضاً أن ننبه إلى أن العمل المناخي في سياق الجهود الدولية لمكافحة تغير المناخ بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وحولها يتمحور حول مجالين وهما: تقليل الانبعاثات (تخفيف آثار تغير المناخ) والتكيف مع الآثار السلبية لتغير المناخ (التكيف). وفي حين أن كلا المجالين مهمان وتشدد الدول النامية تحديداً على ضرورة التصدي لكليهما في إطار التحرك الدولي لمواجهة تغير المناخ إلا أن هذه النظرة التحليلية من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية تُركِّز على تدابير التخفيف من آثار تغير المناخ وذلك لوضع حدود لنطاق الورقة البحثية.

هذه النظرة التحليلية من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية لها غايتان. الغاية الأولى هي تسليط الضوء على التدابير الحالية التي يتخذها القطاع الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال تغير المناخ وعرض النهج الذي تتبعه حكومة الدولة لإشراك القطاع الخاص في هذا المجال. الغاية الثانية هي تقديم الاقتراحات للحكومة حول بعض السُبل لتحفيز القطاع الخاص، والشركات بصفة عامة، على تنفيذ المزيد من تدابير تغير المناخ من خلال استغلال الأبعاد الدولية المتنوعة لعمليات هذه الشركات.

أدوات السياسات التي تضعها الحكومات لتحفيز تدابير تغير المناخ على المستوى المحلي معروفة (انظر الشكل 1 من هذه الورقة البحثية). وهناك إدراك متنامٍ حول كيف أن الشركات نفسها أصبحت أطرافاً فاعلةً في حد ذاتها في اتخاذ تدابير تغير المناخ وتنسيق تدابيرها من خلال مبادرات الحوكمة عَبْر الوطنية.[1]

- تُضيف هذه النظرة التحليلية مساهمةً جديدةً بالتركيز على سؤال وهو: كيف يُمكِن للحكومات استغلال مختلف آليات الحوكمة والسياسات المحلية لتحفيز القطاع الخاص على اتخاذ تدابير طوعية في تغير المناخ، وتضع في الوقت ذاته في الحسبان حقيقة أن أنشطة وعمليات الشركات تتخطى في الغالب حدود أكثر من دولة؟ بصيغة أخرى: كيف يُمكِن لحكومة دولة الإمارات العربية المتحدة الاستفادة من "الطبيعة الدولية" لنشاط القطاع الخاص فيها من أجل المزيد من تدابير تغير المناخ؟

وتحقيقاً لهذه الغاية، تُحدد الورقة البحثية خمسة سُبل تستطيع من خلالها الحكومة الارتقاء بتدابير القطاع الخاص في مجال تغير المناخ، مع التركيز بوجه خاص على التدابير التي لها آثار أو تفاعلات ذات بُعد دولي. وتقترح أيضاً إجرائين اثنين داخل الحكومة من منطلق تحقيق الهدف نفسه.

ما أهمية الموضوع؟

الجهود التي يبذلها القطاع الخاص، والشركات بصفة عامة، سيكون لها دور حاسم في تجنب التغيرات الخطيرة في المناخ، والتي يتم تعريفها على أنها الارتفاع في متوسط درجة الحرارة على مستوى العالم بما يزيد عن درجتين مئويتين مقارنةً بما كانت عليه قبل الحقبة الصناعية. وترجع أهمية مساهمات القطاع الخاص والشركات إلى أنها ضرورية لسد "ثغرتين جماعيتين" في العمل المناخي وهما: تخفيض الانبعاثات، وتوفير التمويل (انظر المربع 1).

وهناك ما لا يقل عن أربعة دوافع أمام القطاع الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة لزيادة تدابير تغير المناخ وهي:

- **دعم مساهمات دولة الإمارات العربية المتحدة في تقليل الانبعاثات:** مؤسسات الأعمال والصناعات، وكلاهما من المنتجين والمستهلكين للطاقة، أحد المصادر الرئيسة لانبعاثات غازات الدفيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومِنْ ثَمَّ يمكنها تقديم مساهمة هامة عَبْر اتخاذ تدابير منسقة لتقليل الانبعاثات الناتجة من أنشطتها. وتُعتبّر التدابير الطموحة بشأن تغير المناخ، لجميع الشركات وخاصةً لتلك الشركات ذات الطبيعة الدولية، إحدى الوسائل لتحسين صورتها العامة في العالم الذي نعيش فيه والذي تتزايد فيه درجة الوعي بخطورة تغيرات المناخ.

- **الحفاظ على القدرة التنافسية في عالمٍ يفرض قيوداً على الكربون:** يُدرك عدد متزايد من الشركات، مع تحول العالم بعيداً عن الوقود الأحفوري، أن هناك فوائد اقتصادية طويلة الأجل لـ "دمج وتعميم" تغير المناخ في نشاطاتها بوسائل منها قوائم جرد الانبعاثات، وتسعير الكربون الداخلي، والإفصاح عن مخاطر المناخ، وأهداف الطاقة أو الانبعاثات في الشركة بأسرها، وسياسات سحب الاستثمارات.

- **تحويل تدابير تغير المناخ إلى فرص تجارية:** يمارس عدد متنامٍ من الشركات تخفيض الانبعاثات باعتباره نشاطه الرئيس ومنها على سبيل المثال شركات خدمات الطاقة المتجددة وكفاءة استهلاك الطاقة. ويتزايد النظر إلى تمويل مشاريع المناخ باعتباره أحد الخيارات الجذّابة أمام مستثمري القطاع الخاص، حيث قُدِرت الاستثمارات العالمية في مشاريع تغير المناخ بمبلغ وقدره 383 مليار دولار أمريكي في 2016 (حوالي نصف قيمة الاستثمارات في مشاريع الوقود الأحفوري).[2]

- **المساهمة في الاستدامة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة على المدى البعيد:** إن وجود قطاع خاص لديه القدرة على التكيف مع آثار تغير المناخ ويتسبب في انبعاثات منخفضة

[i] تتوجه المؤلفتان بالشكر للأشخاص الواردين أدناه على آرائهم القيّمة للغاية في الموضوعات الواردة في هذه الورقة البحثية: Dr Agnese Cimdina, Dr Deepti Mittal, Eva Ramos, Frank Wouters, Gus Schellekens, Huda Al Houqani, Kathleen Keene Jones, Nour El Chedrawi, Dr Raed Bkayrat and Sabrin Rahman.

سيكون له أهمية بالغة في الاستدامة الاقتصادية لدولة الإمارات العربية المتحدة على المدى البعيد. وبالرغم من الطفرات الكبيرة التي تحققت في توسيع نطاق الاقتصاد غير النفطي إلا أن قطاع النفط والغاز لا يزال يسهم بنسبة 30% من إجمالي الناتج المحلي الاتحادي ونسبة 80% من إيرادات الحكومة.[3]

ولهذا فإن زيادة حصة الدخل غير النفطي سيكون ضرورياً حتى للاقتصادات التي يتحقق فيها شبه تنويع اقتصادي ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة وذلك في ضوء تحول العالم بعيداً عن المواد الهيدروكربونية جراء التطور التكنولوجي والتغير المناخي وسياسات أمن الطاقة.

المربع الأول: دور القطاع الخاص في سد الفجوتين في الطموح المناخي

تقليل انبعاثات غازات الدفيئة: تشير التقديرات الحالية إلى أن التعهدات الحكومية بشأن تقليل الانبعاثات - لو تم تنفيذها - ستؤدي إلى ارتفاع في متوسط درجات الحرارة العالمية وقدره ثلاث درجات مئوية.[1] وحتى لو قامت الحكومات بزيادة مستوى الطموح في تعهداتها، فستظل هناك فجوة كبيرة ينبغي على الأطراف الأخرى سدها من خلال التدابير الطوعية حتى يظل ارتفاع درجة الحرارة تحت درجتين مئويتين.[2] وتبين الدراسات التي أجرتها الأمم المتحدة أن هناك إمكانية كبيرة لمزيد من التخفيض في الانبعاثات في جميع القطاعات الاقتصادية الرئيسية، وتشير بعض التقديرات المتفائلة إلى أن المبادرات الحالية من الأطراف التي لا ترقى إلى مستوى الدول والأطراف المحلية يُمكن أن تساعد في سد نسبة تصل إلى نصف الفجوة الحالية في الانبعاثات.[3]

تمويل مشاريع التنمية منخفضة الكربون: تتباين التقديرات بشأن مقدار التمويل المطلوب لتدابير تغير المناخ لكي يظل ارتفاع درجة الحرارة تحت مستوى درجتين مئويتين تبايناً شديداً. ويقول البنك الدولي في تقاريره على سبيل المثال إن تكاليف تخفيف آثار تغير المناخ (تقليل الانبعاثات) في الدول النامية بمفردها ستتراوح بين 140 إلى 175 مليار دولار أمريكي في السنة بحلول عام 2030 م[4]. ولكن التعهد السياسي الحالي من جانب الدول المتقدمة بموجب اتفاق باريس هو تجميع 100 مليار دولار أمريكي في السنة اعتباراً من 2020 من عدة مصادر لكل من تخفيف حدة الآثار والتكيف مع تغير المناخ في الدول النامية. ولا يحتمل أن تتم إعادة النظر في هذا المبلغ بهدف زيادته قبل عام 2025 م[5]. ولهذا فإن القطاع الخاص، والذي يسهم في الوقت الحاضر بنسبة ثلثي تمويل تدابير المناخ على المستوى الدولي[6]، سيظل له دور حيوي في الفترة المقبلة.

[1] UN Environment. 2017. The Emissions Gap Report 2017. A UN Environment Synthesis Report. UNEP, p. xviii.; [2] هناك جدال متواصل في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ وبين الباحثين حول كيفية تجنب الحساب المزدوج لتخفيض الانبعاثات من قِبَل الأطراف التي لا ترقى إلى مستوى الدول وذلك في ضوء أن هذا التخفيض سيحدث دائماً داخل الحدود الوطنية للدول ذات السيادة والتي يمكن أن تقرر حساب كافة أشكال تخفيض الانبعاثات داخل حدودها ضمن الأهداف التي وضعتها الحكومة.; UN Environment, Emissions Gap Report 2017, p. 25.; [4] Dimitris Tsitsiragos. 2016. 'Climate Change is a Threat – and An Opportunity – for the Private Sector', World Bank Opinion, 13 January 2016.; [5] See: UNFCCC Decision 1/CP.21, paragraph 53.; [6] Climate Policy Initiative. 2017. 'The Global Landscape of Climate, Finance 2017', website. Accessed in August 2018. Reporting on actual financing is a highly contested topic but is becoming increasingly robust.

تدابير القطاع الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة في مجال تغير المناخ حتى تاريخه

القطاع الخاص هو أحد أبرز المساهمين في انبعاثات غازات الدفيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة (انظر المربع الثاني). وتشير النقاشات مع الجهات المعنية المحلية إلى أن السنوات الأخيرة شهدت زيادة ملحوظة في اهتمام الشركات العاملة بدولة الإمارات العربية المتحدة بتدابير تغير المناخ، والذي يمكن تقسيمه كما يلي: (i) نشر وتعميم السياسات و(ii) توفير التمويل لمشاريع تغير المناخ و(iii) الفرص التجارية في هذا المجال. ونستعرض أدناه سِجِلّ الشركات الإماراتية في هذه المجالات حتى تاريخه (انظر المربع 3).[ii] تُنفَّذ الكثير من هذه الأنشطة في إطار الشبكات أو المبادرات الدولية.

نشر وتعميم السياسات

تستطيع الشركات "دمج وتعميم" تدابير تغير المناخ في أنشطتها من خلال مراعاة مخاطر المناخ وتخفيض الانبعاثات في سياساتها وممارساتها.

ومن بين أكثر الطرق شيوعاً للقيام بذلك هو إعداد التقارير عن الاستدامة، وتقارير الانبعاثات، ووضع أهداف لتحديد كمية الكربون، والإفصاح عن الكربون.

تقارير الاستدامة: ينبغي أولاً وضع تدابير تغير المناخ في السياق الأشمل لدمج التنمية المستدامة في جميع جوانب عمليات الشركة.[iii] وبالرغم من الزيادة الشديدة في درجة الاهتمام بتقارير الاستدامة للشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة في السنوات الأخيرة إلا أن هذه التقارير لا تزال أقل من متوسط المعدل العالمي.

في 2017 أجرت شركة الاستشارات الدولية KPMG مسحاً عن ممارسات تقارير الاستدامة بين أكبر 100 شركة عامة وخاصة في دولة الإمارات العربية المتحدة، ووجدت أن 44 شركة من هذا العدد تُعِد تقارير عن تدابير الاستدامة، وهي نسبة منخفضة مقارنة بمتوسط المعدل العالمي. ولكن هذا العدد زاد بنسبة ثماني شركات مقارنة بالعام السابق له، ويبين المسح أن هناك اتجاهاً نحو نظرة أكثر شمولاً للاستدامة في تقارير الإفصاح ونحو تحقيق الموائمة مع أهداف التنمية المستدامة للأمم المتحدة؛ حيث دمجت عشر شركات من بين أكبر مئة شركة في الدولة أهداف التنمية المستدامة في إستراتيجيات أعمالها.[4] [iv]

[ii] نظراً لغياب البيانات والدراسات المنهجية عن جميع أنشطة تغير المناخ التي ينفذها القطاع الخاص/الشركات في دولة الإمارات العربية المتحدة حتى تاريخه، يعتمد هذا القسم في معظمه على المسوح وقواعد البيانات الحالية حول تقارير الاستدامة من الشركات وأنشطة المناخ.

[iii] النظرة التقليدية للاستدامة باعتبارها أحد جوانب المسؤولية الاجتماعية للشركات أو باعتبارها امتداداً للعلاقات العامة للشركة أو إدارة منفصلة لا تساعد في تحقيق النقلة النوعية اللازمة لتحقيق الأهداف الدولية لتغير المناخ والتنمية المستدامة. وهناك إدراك متنامٍ بأن الاستدامة البيئية والاجتماعية لا بد من دمجها في مختلف إستراتيجيات الأعمال للشركة.

[iv] يُجادل البعض بأن الكثير من أنشطة الموائمة التي تنفذها الشركات بدولة الإمارات العربية المتحدة مع الخطط الوطنية وخطط التنمية المستدامة الدولية ترجع إلى حقيقة أن العديد من أكبر الشركات في البلاد هي شركات مملوكة للدولة، والتي طُلِب منها في السنوات الأخيرة تحقيق الموائمة بين إستراتيجياتها وبين إستراتيجيات الحكومة وفي حالات كثيرة بين إستراتيجياتها وبين أهداف التنمية المستدامة. ولكن في الوقت ذاته، تؤثر الحكومة أيضاً على أنشطة الشركات الخاصة عَبْر أدوات سياسات متنوعة ومنها تسعير الوقود والمرافق، ومدونات البناء، ومعايير كفاءة الاستهلاك، ومنتديات إبراز وتعزيز الدور الرياي لمؤسسات الأعمال. Source: KPMG. The Road Ahead.

المربع الثاني: الشركات الإماراتية وانبعاثات غازات الدفيئة

لا يزال معدل استهلاك الطاقة والمياه للفرد في دولة الإمارات العربية المتحدة مرتفعاً، مقارنةً بالمعدلات العالمية[1]، ويواصل الطلب الكلي فيهما حركته على منحنى الصعود. ففي إمارة أبو ظبي على سبيل المثال، زاد استهلاك الكهرباء بنسبة 148% وتحلية المياه بنسبة 70% بين 2005 و2015 م[2]. ولما كانت مصادر الوقود الأحفوري لا تزال المصدر الوحيد تقريبًا لتوليد الطاقة وتحلية المياه، فإن كمية الانبعاثات في الدولة لا تزال تنمو أيضاً.

تستهلك مؤسسات الأعمال والصناعات في دولة الإمارات العربية المتحدة حصةً كبيرةً من الكهرباء والمياه التي يتم إنتاجها، وبالتبعية فإنها من المساهمين الرئيسيين في انبعاثات غازات الدفيئة. وتشير بيانات وزارة الطاقة والصناعة إلى أن القطاعين التجاري والصناعي استهلكا نسبتي 31% و11% على التوالي من إجمالي استهلاك الطاقة في دولة الإمارات العربية المتحدة في 2013. وفي إمارة أبو ظبي وبالتشابه مع النسب السابقة، استهلك هذان القطاعان نسبتي 30% و10% على التوالي من نسبة استهلاك الكهرباء في الإمارة.[3]

بجانب الانبعاثات الناتجة من استهلاك مؤسسات الأعمال والصناعات للكهرباء والمياه، يتسبب هذان القطاعان في انبعاثات جراء النقل على الطرق والعمليات الصناعية والمنتجات. وتبين أحدث البيانات الحكومية المتاحة أن المصادر الرئيسية لانبعاثات غازات الدفيئة في دولة الإمارات العربية المتحدة في 2014 كانت الكهرباء وتوليد الحرارة (35%) والصناعات التصنيعية والإنشاءات (16%) والنقل البري (15%) وقطاع النفط والغاز الطبيعي (14%).[4]

وبحسب المعلومات المتاحة لدى المؤلفتين، لا توجد في الوقت الحاضر بيانات متاحة مجمعة عن نسبة مساهمة شركات القطاع الخاص في إجمالي الانبعاثات بدولة الإمارات العربية المتحدة، ولكن استخلاص نسب مساهمة جميع الشركات في دولة الإمارات (من قطاعي الأعمال والصناعة) من البيانات المتاحة هي عملية بسيطة نسبياً (مع احتمال استثناء الانبعاثات الناتجة عن أنشطة النقل).

1 For energy, see for example: IEA. 'IEA Atlas of Energy'. Database. Accessed in August 2018.; 2 Statistics Centre Abu Dhabi. 2016. Energy and Water Statistics 2015. Abu Dhabi: SCAD.; 3 UAE Ministry of Energy and Industry. 2015 and 2016. UAE State of Energy Report 2015, p. 59; UAE State of Energy Report 2016, p. 69.; 4 UAE Government. n/d. UAE Greenhouse Gas Inventory, Cycle II, Executive Summary, pp. 2–3..

تقارير الانبعاثات: إحصاء كمية الانبعاثات وإعداد تقارير عنها هو نقطة الانطلاق لجميع تدابير تخفيف آثار تغير المناخ، بما في ذلك وضع أهداف كمية للطاقة أو تخفيض الانبعاثات. ولكن تنامي الاهتمام بين الشركات الإماراتية قد بدأ للتو في الزيادة. في 2013، قدّمت المواقع الإلكترونية لثماني شركات (الرُبع) من بين مواقع 34 شركة كبرى والتي شملها المسح الذي أجرته مبادرة الإبلاغ الدولية عن الكربون "مشروع الإفصاح عن الكربون" بيانات تفصيلية عن انبعاثات غازات الدفيئة، وغالبية المواقع لم يكن بها أي معلومات عن إدارة الطاقة أو الانبعاثات.[5]

وضع أهداف كَمّية: في الفترة من 2009 إلى 2014، نفذت جمعية الإمارات للطبيعة (وكانت تُعرف سابقاً بجمعية الإمارات للحياة الفطرية) وهي الفرع المحلي للمجموعة البيئية الدولية المسماة بالصندوق العالمي للطبيعة، برنامجاً رائداً بعنوان "أبطال الإمارات للقطاع الخاص". ونُفِّذ البرنامج بالتعاون مع هيئة البيئة-أبو ظبي، وكان يُركّز على تقديم حوافز للالتزام بممارسات أعمال أكثر استدامة، ومنها وضع أهداف طوعية لتخفيض الانبعاثات يتم التحقق منها عبر أطراف مستقلة. وانضمت خمس عشرة جهة عامة وخاصة بدولة الإمارات العربية المتحدة إلى المبادرة، وحققت تخفيضًا ملموسًا في استهلاك وانبعاثات الطاقة والمياه.[6]

وبالرغم من هذه التجربة المبدئية الإيجابية إلا أن القطاع الخاص بدولة الإمارات العربية المتحدة لا يشارك حتى الآن مشاركةً منتظمةً في هذه الممارسة. ويعكس ذلك اتجاهاً أعم في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا؛ فلا تتضمن المبادرة الدولية للشركات "الأهداف القائمة على تقديرات العلماء Science Based Targets" والتي انضمت إليها حتى الآن 448 شركة من جميع أنحاء العالم والتي تتخذ "تدابير التغير المناخي بناء على تقديرات العلماء"، إلا شركتين مقرهما منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا (وكلاهما بنوك؛ أحدهما في مصر، والثاني في تركيا).[7]

الإفصاح عن الكربون: تتسارع وتيرة تقييم والإبلاغ عن المخاطر الناجمة عن كل من تغير المناخ وتدابير المناخ على عمليات الشركات لتصبح أحد الممارسات الجيدة في قطاع الأعمال بجميع أنحاء العالم. ولكن في 2017 لم تُفصِح إلا ثلاث شركات فقط من بين أكبر 100 شركة في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي شملها المسح الذي أجرته شركة KPMG، عن مخاطر تغير المناخ على أعمالها، وكانت 12 شركة منها لديها أهداف لتخفيض الانبعاثات.[8]

وكانت الشركات الكبرى الأربع وأربعين في دولة الإمارات العربية المتحدة، والتي أعدت تقارير عن الاستدامة، أدنى مستوى من نظيراتها الدولية بصفة عامة: 7% أفصحت عن مخاطر المناخ (مقارنة بمتوسط عالمي يتراوح بين 19% إلى 43% والذي يتباين بحسب القطاع) و27% منها كانت لديها أهداف للانبعاثات (مقارنة بمتوسط عالمي يتراوح بين 38% إلى 77%). وما يثير الانتباه أن قطاع النفط والغاز والذي يوجد فيه أعلى معدلات عالمية من بين جميع القطاعات في تقييم مخاطر الكربون وأهداف الانبعاثات (43% و77% على التوالي) لم تكن أي شركة من الشركات الكبرى في دولة الإمارات العربية المتحدة التي شاركت في المسح لديها أي منهما في وقت إجراء المسح في 2017.[9 v]

توفير التمويل لبرامج المناخ

توفير التمويل لبرامج المناخ هو أحد المجالات الهامة الأخرى التي يستطيع القطاع الخاص دعم برامج المناخ من خلالها. ويوجد في قطاع الخدمات المالية بدولة الإمارات العربية المتحدة بعض من أكبر الشركات في الدولة، والذي يعني أن هناك قدرات كبيرة لتقديم التمويل لبرامج المناخ ومشاريع حماية البيئة. وكشف مسح حكومي من 2015 أن إجمالي الاستثمارات الخضراء في دولة الإمارات العربية

v في مسح آخر في 2017، أرسلت منظمة مشروع الإفصاح عن الكربون، والتي تنشط في إرسال طلبات معلومات التغير المناخي من أكبر الشركات العالمية، طلباً للإفصاح إلى 19 شركة في دولة الإمارات العربية المتحدة ولم ترد منها إلا خمس شركات فقط. وحصلت كلتا الشركتين، وكلتاهما تملك الحكومة حصة الأغلبية فيهما، على تقييم "A-" (على مقياس تقييم من A إلى D) من مشروع الإفصاح عن الكربون نظير مسؤوليتها البيئية في هذا المجال وهما: بنك أبو ظبي الأول، وشركة موانئ دبي العالمية. بالنسبة للصعيد العالمي، تُفصِح أكثر من 2000 شركة عن بيانات تغير المناخ إلى مشروع الإفصاح عن الكربون كل عام. Source: CDP. 2018. 'Explore the Full Scores'. Web-based database. Accessed in August 2018.

المتحدة وصلت 80 مليار درهم (22 مليار دولار على الأقل)؛ الثلثان تم استثمارها في الداخل والثلث الأخير في الخارج. وأوضحت الدراسة أيضاً أن عشر مؤسسات فقط تشارك في مبادرات التمويل والمساءلة المتعلقة بالبيئة، ولكن عدداً أكبر بكثير قالوا إنهم كانوا يُعِدون نوعاً ما من تقارير الاستدامة.[10] وزادت الأنشطة في هذا القطاع على مدار العامين أو الثلاثة أعوام الماضية ولكن لا يوجد بيانات حديثة عن ذلك.

تستطيع الشركات أيضًا توفير التمويل لبرامج المناخ من خلال أسواق الكربون، وأشهر الآليات في هذه الجهود هي المعايير الذهبية وآلية الأمم المتحدة للتنمية النظيفة. ويصل إجمالي المشاريع المسجلة في آلية التنمية النظيفة في دولة الإمارات العربية المتحدة في الوقت الحاضر إلى 15 مشروعاً (من بين عدد إجمالي يقترب من 8,000 مشروع على مستوى العالم). وتسبب أنخفاض أسعار السوق لمشاريع آلية التنمية النظيفة وغيرها من الأرصدة الدائنة التعويضية منذ 2013 في هبوط الاهتمام بها. ولكن من المتوقع أن يزداد الطلب على الأرصدة التعويضية على الأرجح بعد 2020 مع بدء تنفيذ كل من اتفاق باريس بشأن تغير المناخ وخطة خفض وتعويض الكربون لأغراض الطيران الدولي "كورسيا" - ودولة الإمارات العربية المتحدة أحد الأطراف فيهما.[11]

الفرص التجارية الناتجة عن مشاريع تغير المناخ

تستطيع الشركات أيضاً تحويل مشاريع تغير المناخ إلى فرص تجارية، وهناك عدد من الشركات الموجودة حالياً في دولة الإمارات العربية المتحدة ينطبق عليها وصف "مؤسسات الأعمال الخضراء" ومن بينها المؤسسات التي تقوم بتقديم منتجات وخدمات الطاقة الشمسية وكفاءة استهلاك الطاقة، وكذلك الحال بالنسبة للشركات المتخصصة

المُربع الثالث: الملامح الرئيسية لتدابير تغير المناخ من قِبَل شركات القطاع الخاص وشبه الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة

تبنت بعض شركات القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة مبادرات للاستدامة تتضمن عناصر هامةً لحساب الكربون والانبعاثات والإفصاح عنهما. فعلى سبيل المثال تتضمن إستراتيجية الاستدامة لشركة ماجد الفطيم **المتخصصة في العقارات** وإنشاء مراكز التسوق الصادرة عام 2017 هدفاً لتحقيق "نسبة إيجابية صافية" في الكربون والمياه بحلول 2040. وتوضح الشركة أنها ستقوم في المرحلة الأولى للإستراتيجية بقياس بصمتها في هذه المجالات في مختلف العمليات (ومنها الإنشاءات والنقل والمباني، والانبعاثات المتسربة من غازات التبريد) وبناء عليه تضع أهداف تخفيض الانبعاثات المناسبة.[1]

أحد الأمثلة الأخرى هو مشاريع مجموعة النابودة، والتي تعمل في مجال **الإنشاءات والقطاعات التجارية**، والتي بدأت في 2017 في إعداد تقارير عن العوامل الخارجية لرأس المال الطبيعي ومنها انبعاثات ثاني أكسيد الكربون. وقد قامت الشركة بإعداد خطة لكفاءة الطاقة والاستدامة، وعَيّنت "مديراً للطاقة" للمساعدة في مراقبة استهلاك الطاقة وتقليله، وبدأت في تركيب وحدات طاقة شمسية صغيرة الحجم في منشآتها.[2]

وتعمل عدد كبير من الشركات **متعددة الجنسيات** والتي ترسل بيانات انبعاثات الكربون إلى مشروع الإفصاح عن الكربون، والعديد منها يحصل على مراكز تصنيف متقدمة، في دولة الإمارات العربية المتحدة. وتشمل بعض الأمثلة على الشركات المائة وعشرين التي حصلت على تقييم "A" من مشروع الإفصاح عن الكربون في 2017 وتعمل أيضاً في دولة الإمارات العربية المتحدة شركات مشهورة ومنها Apple, BMW, Cisco Systems, Coca-Cola, Colgate Palmolive, Electrolux, Fujitsu, HP, Hyundai, LG, Lockheed Martin, L'Oréal, Microsoft, Mitsubishi Electric, Nestlé, Philips Lighting, Samsung, Sony, Toyota و Unilever.[3]

ويُمكِن أن نتوقع من هذه الشركات على نحو معقول أنها في صدارة جهود تدابير تغير المناخ في الدولة التي تعمل فيها. ولكن لم يتسن التحقق من صحة هذه المعلومة في هذه الدراسة. أحد الأمثلة الإيجابية على المشاركة الفعالة من بين شركات هذه القائمة هو "مصباح دبي" الموفر للطاقة الذي أنتجته شركة Philips Lighting بالتعاون مع بلدية دبي. وتقول الشركة أيضاً إنها حققت نسبة تعادل قدرها 100% في الكربون في 2016 في عملياتها في الشرق الأوسط.[4]

بالنسبة **لقطاع الخدمات المالية**، بدأت عدد من المؤسسات القائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة طرح أدوات تمويل متنوعة للمشاريع الخضراء. ويضطلع بنك أبو ظبي الأول ومقره الرئيس دولة الإمارات العربية المتحدة بدور الريادة في طرح سندات خضراء في المنطقة، ووضع هدفاً لتمويل المشاريع المستدامة بقيمة "10 مليار دولار أمريكي في 10 سنوات".[5] ويُقدّم فرع بنك HSBC في دولة الإمارات العربية المتحدة، ومقره الرئيس في لندن، قروضاً بنسب فائدة مخفضة للأشخاص الذين يشترون سيارات كهربائية أو هجينة.[6]

وحتى لو كان وصف الشركة الخاصة لا ينطبق بحذافيره على بنك أبو ظبي الأول إلا أن هذه الحالة توضح كيف يُمكِن أن يساعد الإفصاح عن معلومات تغير المناخ الشركات في تحسين مستوى أدائها. وبدأ بنك أبو ظبي الأول (بنك أبو ظبي الوطني سابقاً) في إرسال بيانات الانبعاثات إلى مشروع الإفصاح عن الكربون منذ 2014، ولذا ارتفع تصنيفه من "B" إلى "D" في 2016 وصولاً إلى "A" في 2017. ويقول البعض إن حالة بنك أبو ظبي الأول تبين أن سياسات تغير المناخ تدخل دائماً ضمن سياسات أكثر شمولاً للريادة في مجال الاستدامة والتي تسعى الشركة بنشاط لتحقيقها؛ فقد تبنى بنك أبو ظبي الأول مبادئ الاكواتور (إطار عمل دولي لإدارة المخاطر البيئية والاجتماعية للمؤسسات المالية)، ووقّع في 2016 على إعلان دبي بشأن التمويل المستدام (انظر القسم المتعلق بـ "سياسات ونُهج حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة حتى تاريخه").7
الأمثلة الواردة آنفاً هي بعض الأنواع المختلفة للشركات الإماراتية التي تضطلع بدور ريادي في تدابير المناخ في القطاعات التي تعمل فيها. ومع هذا ينبغي التنبيه أن هناك عدداً من الشركات الأخرى التي ينطبق على التدابير التي تنفذها شروط الإدراج.

1 Majid Al Futtaim. 2017. .Sustainability. Our Net Positive Commitment. White Paper Dubai.; 2 Al Naboodah Group Enterprises. 2017. 2017 Sustainability Report. Dubai: ANGE, p. 41.; 3 CDP. 'Explore the Full Scores'.; 4 The Sustainabilist. 2017. 'Smart Lighting Saves Resources and Changes the Way of Doing Business', interview. November 2017, p. 24.; 5 MoCCAE. 2017. UAE State of the Green Economy Report 2017, pp. 10–26.; 6 HSBC. 'HSBC Car Loans'. Webpage. Accessed in August 2018.; 7 FAB. 2017. 'FAB Recognised as Top UAE Financial Institution for Climate Change Action'. Press release, 14 November 2017.

في المباني الخضراء وغيرها من المؤسسات. ومن بين الشركات الخاصة في هذه القطاعات شركات الطاقة الشمسية الفائزة بجوائز ومنها Phanesg Alec Energyg Environmena، وشركة التطوير العقاري Diamond Developers والتي شيدت المدينة المستدامة وهي منطقة سكنية يقطنها 2,500 شخص في دبي.[12]

وتشير المناقشات بين الأطراف المعنية إلى أن دولة الإمارات العربية المتحدة، على الصعيد الإقليمي، يوجد بها في الوقت الحالي بعض من أفضل الظروف المواتية من ناحية السياسات والتشريعات لمؤسسات الأعمال الخضراء، ويتضح ذلك من وجود أكثر من 30 شركة محلية متخصصة في الطاقة النظيفة لها نشاطات إقليمية. ويُعتبّر ذلك تقدماً ملموساً مقارنة بعام 2010 والتي كان يقل فيها عدد الشركات المتخصصة في هذا القطاع أو ينعدم أصلاً في دولة الإمارات العربية المتحدة. وأحد المؤشرات الأخرى على النمو في هذا القطاع هو زيادة العضوية في مجلس الأعمال للطاقة النظيفة، وهو منظمة غير هادفة للربح ومقرها دولة الإمارات العربية المتحدة، من 50 عضواً في 2012 إلى أكثر من 120 عضواً في 2017. [13]

السياسات والنُهج التي تطبقها دولة الإمارات العربية المتحدة حتى تاريخه

تضع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تغير المناخ ضمن الأولويات، وتُروج لنفسها كإحدى الدول الرائدة في المنطقة الإقليمية في تدابير تغير المناخ على مدار العقد الماضي. ولهذه الغاية، فإنها تضع السياسات والتدابير للتصدي لتغير المناخ، والذي تنظر إليه ليس باعتباره تهديداً وحسب وإنما فرصة للنمو والرخاء في المستقبل والاستدامة.

إن النطاق الواسع للأهداف التي وضعتها حكومة الدولة فيما يتعلق بتغير المناخ يستدعي من جميع الجهات المعنية الرئيسية، ومنها القطاع الخاص، المشاركة في هذه الجهود.[14]

يُلقي هذا القسم في البداية نظرةً عامةً على سياسات تغير المناخ التي تطبقها حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة، مع التركيز على مدى ارتباطها بالقطاع الخاص (والشركات بصفة عامة). وبعدها يُحدد بعض الآليات الرئيسية التي تقودها الحكومة والتي تهدف إلى إشراك القطاع الخاص/الشركات في تدابير تغير المناخ.

سياسات تغير المناخ

ترد سياسات تغير المناخ المحلية لدولة الإمارات العربية المتحدة في وثائق متعددة، والتي نذكرها بإيجاز في المربع (4). بجانب ذلك، تم الإعلان عن عدد من الأهداف على المستويين الاتحادي والمحلي بما في ذلك الهدف الاتحادي للطاقة النظيفة بنسبة 50% من إجمالي إمكانات توليد الطاقة، وهدف كفاءة استهلاك الطاقة بنسبة 40% مقارنة بالنهج المعتاد بحلول 2050، علاوة على انخفاض بنسبة 70% في نسبة زيادة انبعاثات ثاني أكسيد الكربون الناتجة من توليد الكهرباء بحلول 2050 مقارنة بالمنحنى المعتاد.[15]

أمّا على الصعيد الدولي، فقد صدّقت دولة الإمارات العربية المتحدة على اتفاق باريس بشأن تغير المناخ التابع للأمم المتحدة في 2016، ويتضمن التعهد الحالي لها في إطار اتفاق باريس، ويُسمى رسمياً بـ "المساهمة المعتزمة المحددة وطنياً NDC" هدفاً لتوليد الكهرباء من الطاقة النظيفة بنسبة 24% بحلول 2021 والذي تمت زيادته في 2016 إلى 27% بحلول 2021. [16]

المُربع الرابع: سياسات تغير المناخ لدولة الإمارات العربية المتحدة ودور القطاع الخاص

يستعرض هذا المربع الوثائق الرئيسية المتعلقة بسياسات تغير المناخ على المستوى المحلي، مع التركيز على دور القطاع الخاص فيها.

تضع **رؤية دولة الإمارات العربية المتحدة 2021** (من 2010) أهدافاً قصيرة الأجل "للبيئة ومنشآت البنية التحتية المستدامة" (بما في ذلك الحفاظ على البيئة الطبيعية وتعزيز المكانة الدولية) وتحقيق "أقصى استفادة ممكنة من رأس المال البشري الوطني" و"اقتصاد معرفة تنافسي" (بما في ذلك اقتصاد معرفة متنوع ومستدام عالي الإنتاجية).

تضع **الأجندة الخضراء 2030** (2015) خمسة أهداف إستراتيجية رئيسية وهي: اقتصاد معرفة تنافسي، وتنمية اجتماعية وجودة الحياة، وبيئة مستدامة وموارد ذات قيمة، وطاقة نظيفة والعمل المناخي، و"حياة خضراء" واستخدام مستدام للموارد.

تستند **الخطة الوطنية للتغير المناخي 2050** (2017) على الأجندة الخضراء وعدة إستراتيجيات أخرى على مستوى كل إمارة، وتتمحور حول ثلاثة أهداف رئيسية وهي: تخفيف حدة الآثار (إدارة انبعاثات غازات الدفيئة)، والتكيف (زيادة القدرة على التكيف)، والتنويع الاقتصادي (تطبيق هذه الأجندة من خلال حلول مبتكرة ومشاركة القطاع الخاص).

برامج تنويع مبتكرة يقودها القطاع الخاص: بالنسبة للهدف الثالث في الخطة الوطنية لتغير المناخ، تحدد السياسة بعض التدابير قصيرة المدى (بحلول 2020) وأخرى طويلة المدى (بحلول 2030 - 2050). تشمل التدابير قصيرة المدى: اتفاقات الإفصاح الطوعي عن الكربون وتحسين كفاءة الاستهلاك، وتطوير تشريعات المشتريات العامة للمشاريع الخضراء، ورفع المعايير البيئية للمنتجات والخدمات الواردة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة، وشهادة التصنيف البيئي للمنتجات والخدمات الخضراء، والإرشادات بشأن قياس انبعاثات القطاع الصناعي وإعداد التقارير عنها والتحقق منها، وبرنامج لتطوير قدرات مؤسسات الأعمال.

تحدد الخطة على المدى البعيد الأهداف التالية وهي: علاقات الشراكة بعيدة المدى بين الحكومة ومؤسسات الأعمال في تطوير السوق الأخضر والتدشين التجاري لتقنيات مبتكرة، وخطة دعم متكاملة للشركات الناشئة والمشروعات الصغيرة والمتوسطة الخضراء، ودعم صادرات مؤسسات الأعمال الخضراء.

Source: MoCCAE. 2018. National Climate Change Plan of the United Arab Emirates 2017-2050.

وتضع الخطة الوطنية للتغيّر المناخي 2050 القطاع الخاص في قلب الجهود الرامية لتعزيز الصناعات الخضراء في دولة الإمارات العربية المتحدة، وذلك بالبناء على السياسات الحالية للنمو الأخضر والتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة وهما: رؤية 2021 والأجندة الخضراء 2030. ويندرج "برنامج تنويع ابتكاري يقوده القطاع الخاص" ضمن الأولويات الثلاث الرئيسية في الخطة، والتي تبني على "برنامج التنويع الأخضر" الوارد في الأجندة الخضراء.

بصفةٍ عامةٍ يمكن القول إن النهج الذي تتبعه دولة الإمارات العربية المتحدة فيما يخص التغير المناخي يقوم على مبدأ المساهمة في التصدي لهذا التحدي من خلال تخفيض الانبعاثات (تخفيف حدة آثار تغير المناخ) وتحسين القدرة على مواجهة المخاطر (التكيف) مع المساهمة في التنويع الاقتصادي والحفاظ على النمو الاقتصادي. ولتحقيق هذا الهدف، يهدف برنامج التنويع الذي يقوده القطاع الخاص والوارد في الخطة الوطنية لتغير المناخ إلى تعزيز التنويع الاقتصادي وتخفيض انبعاثات غازات الدفيئة من القطاع الصناعي من خلال دعم الصناعات الخضراء وتوفير فرص عمل في المشاريع الخضراء.

وتسعى الخطة إلى تحويل الصناعات الموجودة حالياً إلى النمط "الأخضر" وإنشاء صناعات جديدة (وتتضمن الخطة بعض الأمثلة ومنها أجهزة إلكترونية عالية الكفاءة وصناعات غذاء مستدامة وإدارة سلسلة الإمداد الدولية الخاصة بها). وتشير الخطة إلى أن "القطاع الخاص عليه أن ينهض بدور تتزايد أهميته في الانتقال نحو اقتصاد أخضر متنوع" ولا سيما كمصدر للابتكار التكنولوجي، والمشاريع الحرة، والنماذج التجارية الجديدة، والاستثمارات.[17]

وفي ضوء الإقرار بأن هناك حالياً "فجوةً كبيرةً" في بيئة السياسات والتشريعات الملائمة، تضع الخطة هدف توفير "البيئة الملائمة لتنفيذ تدابير القطاع الخاص من خلال مزيج من التشريعات والحوافز" والتي يمكن أن تشمل تشريعات مساندة، وتدابير لتخفيف المخاطر في الاستثمارات في مجال تغير المناخ، وسياسات ترمي إلى إفساح المجال أمام الإنتاج التجاري للمنتجات والتقنيات الخضراء.[18]

وتحرص الحكومة أيضاً على إشراك القطاع الخاص للمساعدة في توفير الاستثمارات والتمويل لتنفيذ المبادرات والأهداف الخاصة بها في مجال تغير المناخ. ومنذ إطلاق إستراتيجية النمو الأخضر لدولة الإمارات العربية المتحدة في 2012، تضع الحكومة دعم التمويل الأخضر ضمن أولويات أجندتها. ويأتي معظم التمويل في الوقت الحالي من هيئات القطاع العام، وهناك مخاوف بشأن المشاركة المحدودة للقطاع الخاص في كل من تنفيذ وتمويل المشاريع "الخضراء". وقد أطلقت حكومة دبي، على سبيل المثال، صندوق دبي الأخضر بقيمة 100 مليار درهم بهدف الاستفادة من استثمارات القطاع الخاص لتحقيق أهدافها في الطاقة النظيفة.[19] وبنهاية عام 2017، جمّع الصندوق 2.4 مليار درهم (650 مليون دولار أمريكي) والتي كان من المتوقع أن يتم استثمارها في مشاريع (طاقة) خضراء على المستوى المحلي.[20]

وفي حين أن التمويل الأخضر أو تمويل مشاريع المناخ لا يرد ضمن محاور التركيز الرئيسية لسياسة المساعدات الخارجية الحالية لدولة الإمارات العربية المتحدة إلا أن حكومة الدولة بذلت جهوداً ملموسةً في هذا الصدد من خلال القنوات الثنائية ومتعددة الأطراف. في 2017، ذكرت التقارير أن إجمالي المساعدات الإماراتية في مشاريع الطاقة المتجددة وصلت إلى 3.3 مليار درهم (900 مليون دولار أمريكي).[21]

الآليات الحكومية لإشراك القطاع الخاص

تُشرِك العديد من الجهات الحكومية بدولة الإمارات العربية المتحدة على الصعيدين المحلي والاتحادي القطاع الخاص والشركات الخاصة والشركات (العامة) في النقاشات بشأن الاستدامة، والتي تشمل في معظم الحالات قضايا تغير المناخ. وتستند جميع "آليات المشاركة" المذكورة إلى مبدأ المشاركة الطوعية، وتتمثل مهامها الرئيسية في تبادل المعلومات وزيادة الوعي وإقامة العلاقات بصفة عامة. ويشارك البعض في أعمال لها أهداف ونتائج محددة، في حين أن البعض الآخر يشترك في إعلان بشأن موضوع معين، أو موضوعات ذات اهتمام مشترك (في الغالب أقل تفصيلاً).

مجلس تغير المناخ والبيئة في وزارة التغير المناخي والبيئة: أنشأت وزارة التغير المناخي والبيئة آليتين تهدفان إلى إشراك القطاع الخاص في المشاريع والاستثمارات الخضراء . وتشمل المهام المكلف بها مجلس التغير المناخي والبيئة اقتراح السياسات لتعزيز مشاركة القطاع الخاص في مشاريع الشراكة، وتحقيق التناغم بين الإستراتيجيات الاتحادية والمحلية في هذا الشأن. ويرأس المجلس وزير التغير المناخي والبيئة، ويضم في عضويته 20 عضواً من مختلف الجهات الحكومية وسبعة ممثلين للقطاع الخاص.[22]

مجلس البيئة والأعمال في وزارة التغير المناخي والبيئة: انطلق مجلس البيئة والأعمال في 2016 بهدف التشجيع على مشاركة القطاع الخاص في تخفيض الانبعاثات وغيرها من مشاريع الاستدامة البيئية. ويعقد المجلس اجتماعات دورية وكذلك ورش عمل وزيارات ميدانية.[23]

وقد تم تكليف المجلس على وجه التحديد، من بين أمور أخرى، بتشجيع شركات القطاع الخاص على الاستثمار في المشاريع غير الضارة بالمناخ، والعمل كملتقى لتبادل المعلومات فيما يخص الطفرات التكنولوجية ذات الصلة بهذا المجال، وتقديم "خدمات التوفيق" بين المشاريع الصغيرة والمتوسطة وبين المبتكرين، والاضطلاع بدور استشاري وكحلقة تواصل مع الوزارة. وشملت الأنشطة التي نظمها المجلس ورشة عمل لإدارة النفايات (والتي نتج عنها خطة عمل لمبادرات الشراكة)، وورشة عمل للسياحة البيئية، واجتماع للبنوك الرائدة وغيرها من المؤسسات المالية، وتنظيم فعاليات مشتركة مع مجلس الأعمال الهندي وغرفة دبي للتجارة.[24]

نشاط وزارة التغير المناخي والبيئة و البنك المركزي بشأن تمويل المشاريع المستدامة: تُروّج وزارة التغير المناخي والبيئة والبنك المركزي، منذ 2016، لمفهوم تمويل المشاريع المستدامة في إطار إعلان دبي بشأن تمويل المشاريع المستدامة، والذي تم إطلاقه بالتعاون مع مبادرة الأمم المتحدة لتمويل برامج البيئة (UNEP-FI). وحتى الآن، وقّعت 32 مؤسسة مالية تمارس نشاطها في دولة الإمارات العربية المتحدة على الإعلان بشأن تمويل المشاريع المستدامة، والذي يتضمن التزاماً طوعياً بـ "النهوض بدور حيوي في قطاع التمويل لاقتصاد أخضر ومستدام".[25]

ويُعدُّ هذا الإعلان بمثابة نقطة الانطلاق لمزيد من الأنشطة التي تقودها وزارة التغير المناخي والبيئة في هذا المجال. ويدعو الإعلان كل مؤسسة مشاركة فيه إلى إعداد المبادرات التي تُسرّع وتيرة تحقيق أهداف الأجندة الخضراء لدولة الإمارات العربية المتحدة وأهداف التنمية المستدامة. (انظر المربع 3 للاطلاع على الأمثلة) .

مجموعة أبو ظبي للاستدامة في هيئة البيئة-أبو ظبي: أُنشئت مجموعة أبو ظبي للاستدامة في 2008 بهدف تعزيز الاستدامة وتحقيق التناغم مع رؤية أبو ظبي 2030، وتشارك في المجموعة 50 جهة حالياً؛ منها 30% من شركات القطاع الخاص أو المنظمات غير الهادفة للربح. ويلتزم كل عضو في مجموعة أبو ظبي للاستدامة بتبني أفضل الممارسات في إدارة الاستدامة وإعداد التقارير عنها، وتُقدّم المجموعة الدعم لهم في تحقيق هذا الهدف وذلك من خلال توفير فرص منتظمة لبناء القدرات وتبادل المعرفة وإقامة العلاقات. وتمنح مجموعة أبو ظبي للاستدامة أيضاً جوائز سنوية للجهات التي تطبق أفضل الممارسات في هذا المجال، وتدعم كذلك علاقات الشراكة بين أعضائها وبين المنظمات الإقليمية والدولية المعنية بذلك.[26]

شبكة الاستدامة في غرفة دبي للتجارة: في 2010، أطلق مركز أخلاقيات الأعمال للترويج لأفضل الممارسات المسؤولة شبكة الاستدامة في غرفة دبي بهدف تعزيز ممارسات المسؤولية الاجتماعية للشركات وتوفير ملتقى لتبادل الحلول ذات الصلة والتعاون بين العاملين في هذا الشأن والتواصل مع واضعي السياسات والمتخصصين. ويشارك في عضوية الشبكة في الوقت الحالي 60 شركة؛ منها مؤسسات صغيرة ومتوسطة وشركات متعددة الجنسيات، وهؤلاء الأعضاء يشاركون في 18 مجموعة عمل (ومنها مجموعات عن البيئة، والسلامة، واستدامة سلسلة الإمداد، وإعداد التقارير). وتضع كل مجموعة عمل أهدافاً سنوية، وتُنظِّم اجتماعات وحلقات نقاش وجلسات تدريبية لمناقشة هذه الأهداف.[27]

المجلس الاستشاري للقطاع الخاص في اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة: كلفت اللجنة الوطنية الوزارية لأهداف التنمية المستدامة في الدولة أمانتها العامة، وهي الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء، بإعداد آلية لإشراك القطاع الخاص وغيره من الشركات في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة (والتي يتعلق الكثير منها بتدابير تغير المناخ).

ومن المقرر تدشين المجلس في أواخر 2018، ومن المتوقع أن يتراوح عدد أعضائه بين 10 إلى 15 عضواً، وتمتد فترة العضوية لمدة ثلاث سنوات، ويتألف من مجموعة مختارة من الشركات المعنية بتنفيذ أهداف التنمية المستدامة والشركات التي تقدم إمكانات استشارية إستراتيجية لدعم صياغة السياسات في هذا المجال، وإجراء حوار متبادل بشأن التحديات والتطلعات. وبجانب دعم اللجنة الوطنية لأهداف التنمية المستدامة عَبْر تقديم الاستشارات وتحديد أفضل السُبل لنشر وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة بين الشركات القائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة، فإن أعضاء المجلس من المتوقع أن يعقدوا اجتماعات دورية ويُعدون تقارير أو نتائج ملموسة أخرى لتحقيق الأهداف التي أُنشئي المجلس من أجلها.[28]

أدوات السياسات لأنواع الشركات المختلفة وللقطاع الخاص "ذي الصبغة الدولية"

يبين العرض السابق أن الشركات يُمكن إشراكها بعدة وسائل في الملتقيات الطوعية، وهذه المحافل هي بمثابة آليات "ناعِمة" فعَّالة لتعزيز الوعي حول الآثار البيئية وتقديم المساعدات الفنية بشأن تدابير الحفاظ على البيئة سواء من جانب الحكومة أو من خلال التعلم من تجارب الآخرين.

بالإضافة إلى ما سبق، هناك مجموعة متنوعة من أدوات السياسات "الأقوى" التي تستطيع الحكومات استخدامها لتحفيز القطاع الخاص على ممارسة نشاطه بصورة أكثر حفاظاً على المناخ. وعند صياغة السياسات فلا بد من التمييز بين فئتين وهما: أولاً الشركات الحكومية أو شبه الحكومية والشركات الخاصة، حيث يحتاج كل نوع إلى أسلوب مختلف وذلك في ضوء اختلاف مستوى التأثير الحكومي على نشاط كل منها. والاعتبار الثاني يتمثل في التحديات الخاصة التي تواجهها شركات القطاع الخاص والتي ينبغي على الحكومات وضعها في الحسبان عند إصدار التشريعات والسياسات الخاصة بتغير المناخ.

الشركات الحكومية وشبه الحكومية: ربما تكون الشركات التي تسيطر عليها الحكومة أكثر سهولة في تحقيق التناغم بينها وبين السياسات والأولويات الحكومية. وفي ضوء هيكل التنظيم والإدارة لكل شركة، قد تُكلَّف الشركة في بعض الحالات بأن تعطي الأولوية على سبيل المثال لمخاطر وفرص الأعمال على المدى البعيد؛ ومن بينها تغير المناخ. صناعات الألمنيوم في الدولة على سبيل المثال لديها إستراتيجيات لتخفيض الانبعاثات منذ عقد زمني تقريبًا. وتشارك شركة الطاقة المستدامة "مصدر" في مشاريع الطاقة النظيفة التي ترعاها دولة الإمارات العربية المتحدة على مستوى العالم؛ بعض هذه المشاريع ذو دوافع تجارية والبعض الآخر يدعم سياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة.

شركات القطاع الخاص: الدافع الرئيس للشركات المملوكة بالكامل للقطاع الخاص بصفة عامة هو تحقيق الربح. ولذا عند الحديث عن تدابير تغير المناخ بالنسبة لهذه الشركات فإن دور الحكومات يقتصر عادةً على مختلف السياسات التي تسعى إلى إرشاد أو تحفيز أو توجيه أنشطة الشركات نحو الاتجاهات المنشودة. يعرض الشكل (1) نظرة عامة عن هذه الأدوات. تطبق الحكومات في جميع أنحاء العالم هذه الأدوات على نطاق واسع ولكن بدرجات متفاوتة.[vi]

التحديات في التعامل مع الشركات الخاصة "ذات الصبغة الدولية": عادةً لا تعمل شركات القطاع الخاص في الحدود القاصرة على اختصاص وطني واحد؛ ولذا فإن التأثير على سلوك القطاع الخاص الذي يمارس نشاطه في أكثر من دولة قد يكون أكثر تعقيداً بكثير. بالنسبة لدولة الإمارات العربية المتحدة، يصدق هذا القول تماماً على دبي والتي تُعتبَر مركزاً إقليمياً لعدد لا حصر له من الشركات والصناعات.

وهناك العديد من العوامل التي تسهم في تعقيد مهمة الحكومة في صياغة السياسات التي يتم تطبيقها على القطاع الخاص ذي الصبغة الدولية ومنها انطباق اختصاصات متنوعة، والقوة الاقتصادية للشركات نفسها، والمشاركة المتزايدة للشركات في شؤون العالم. وهذه العوامل قد تتسبب في العديد من التحديات فيما يخص سياسات تغير المناخ أو السياسات البيئية.

أولاً: تعمل الشركات متعددة الجنسيات بحسب تعريفها في حدود اختصاصات وطنية متعددة مما قد يجعل تنظيم عملياتها ككل من جانب حكومة واحدة صعباً ولكنه ليس مستحيلاً. ثانياً: الشركات التي تمارس عمليات التصنيع في دول متنوعة بإمكانها ممارسة ضغوط على الحكومات للحصول على إعفاءات ضريبية أو - لو كانت قوية بدرجة كبيرة - الضغط على الحكومات لتطبيق معايير بيئية أقل صرامة على المنتجات التي تنتجها من خلال التهديد بالانتقال إلى دولة أخرى (ويعرف ذلك أيضاً بتسرب الكربون).

ثالثًا: قد تشارك الشركات بما يجاوز مجموعات مصالح الأعمال المحلية في مجموعات أعمال على المستوى الدولي، والتي تستطيع من خلال قوة الحشد والمساندة الجماعية ممارسة ضغوط على الحكومات في جميع أنحاء العالم لإيجاد بيئات عمل (على سبيل المثال من خلال الاتفاقات التجارية أو البيئية) مواتية لمصالحها المدفوعة بتحقيق الأرباح. وبالرغم من القيود الواردة آنفاً هناك العديد من المصالح الأساسية للحكومات في تشجيع التدابير الطوعية التي تنبع من الأبعاد الدولية لعمليات كل من الشركات الحكومية و(شبه الحكومية) والشركات الخاصة، بحسب ما يرد أدناه.

[vi] توفر إحدى قواعد بيانات منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية مصدراً ممتازاً للمعلومات عن الأدوات المتاحة المطبقة في الكثير من الدول: https://pinedatabase.oecd.org

الشكل 1. سياسات تغير المناخ المحلية للحكومات

Sources: OECD. 2018. 'Database on Policy Instruments'; Alberta Environment & Parks. 'Environmental tools Guide'. Websites. Accessed in August 2018.

النُهج المبتكرة للتحفيز على العمل المناخي

في ضوء ما ورد في الأقسام السابقة، يعرض هذا القسم سبعة خيارات أمام حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة لتحفيز القطاع الخاص على المشاركة في تدابير تغير المناخ. أولاً: هناك خمس وسائل تستطيع حكومة الدولة من خلالها الاستفادة من الطبيعة الدولية لعمليات الشركات التي تعمل داخل الدولة من أجل تعزيز تدابير مواجهة تغير المناخ والتي تُضيف إلى السياسات والآليات الموجودة حالياً:

- **تعزيز علاقات الشراكة متعددة الأطراف والقائمة على تحقيق نتائج معينة:** يوجد لدى حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة خبرات إيجابية في النُهج التي تعتمد على تجميع الشركات من القطاعين العام والخاص لتحقيق مكاسب سريعة وكبيرة في تدابير الحفاظ على البيئة. فقد شاركت الشركة المشتركة بين أبو ظبي ودبي وهي شركة الإمارات العالمية للألمنيوم (EGA) في برنامج المسرعات الحكومية لمجلس الوزراء في 2017، والذي استطاعت من خلاله بمساعدة الشركة متعددة الجنسيات جنرال إليكتريك تقليل انبعاثات أكسيد النيتروجين الناتج من عملياتها بنسبة 16% على مدار فترة مدتها 100 يوم.[29]

  الدافع الرئيس: البناء على نقاط القوة لدى مختلف الأطراف لإيجاد فرص تجارية خضراء مع تحقيق مكاسب في تغير المناخ.

  أمثلة التطبيق: يُمكن تطبيق نهج مشابه أيضاً على انبعاثات غازات الدفيئة، وبمساعدة الحوافز الحكومية (وفي الغالب الخبرات والمعرفة الفنية لدى الشركات متعددة الجنسيات/الدولية) قد يسعى إلى جذب الشركات الرئيسية القائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة الحكومية والخاصة على حد السواء إلى المشاركة في هذه الجهود.

- **توفير البيئة المواتية للمشاركة في شبكات الأعمال المحلية وعَبْر الوطنية:** يُمكِن تحفيز الشركات أيضاً للتعلم من بعضها بعض في مجال تدابير تغير المناخ وزيادة مستوى الطموح بصورة جماعية. وعلاوة على الآليات التي تمت مناقشتها سابقاً والتي تقودها الحكومة، هناك العديد من المنصات بين مؤسسات الأعمال "الخضراء" القائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي لها صلات قوية في العديد من الأحوال بالدول الأخرى في المنطقة.

  وتشمل هذه المحافل مجلس صناعات الطاقة النظيفة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، وجمعية الشرق الأوسط لصناعات الطاقة الشمسية، ومجلس الإمارات للأبنية الخضراء.

  أما على الصعيد الدولي، فهناك مبادرات عبر وطنية عديدة خاصة بالمناخ حول قطاعات أو موضوعات معينة والتي تجمع بين مؤسسات الأعمال وغيرها من الأطراف الفاعلة دون مستوى الدولة.

  الدافع الرئيس: إتاحة أكبر قدر ممكن من الخبرات والمعرفة عن صناعة معينة لصياغة سياسات فعالة وزيادة التنسيق والترابط بين جهود القطاعات المختلفة.

  أمثلة التطبيق: تشير النقاشات مع الأطراف المعنية في دولة الإمارات العربية المتحدة إلى أن إيجاد بيئة تنظيمية أكثر مرونة أمام مجموعات الأعمال الخضراء المحلية يمكن أن يخدم مصالح صياغة سياسات تغير المناخ بوسائل متنوعة. (مثال إيجابي في هذا الصدد هو تراخيص الكيانات الخضراء غير الهادفة للربح في مدينة مصدر.[30]). قد يُفسح وجود "تحالفات أعمال خضراء" محلية نشطة على مستوى القطاعات أو الموضوعات المجال أمام عدد أكبر من الشركات لتبادل المعرفة والمعلومات فيما بينها بخصوص التحديات والفرص في صناعة بعينها أو قطاع بعينه.

  وقد تتحول هذه المحافل المشتركة للشركات إلى المقصد المعتاد للجهات الحكومية عند الرغبة في استطلاع الآراء بشأن سياسات تغير المناخ في قطاع معين، ومنها على سبيل المثال وضع المعايير وتحديد العوائق الحالية في السوق. يمكن أن تبدأ وزارة التغير المناخي والبيئة في نشر هذه الجهود بصورة منهجية ومنظمة من خلال إشراك كافة مجموعات الأعمال الخضراء الحالية في حوار بشأن الأساليب العملية التي يستطيع من خلالها القطاع الخاص المساهمة في تنفيذ سياسة التصنيع الأخضر 2050.

  وتبين الدراسات الكمية السابقة أن سياسات تغير المناخ الوطنية الطموحة يمكن أن يكون لها تأثير إيجابي قوي على مشاركة الأطراف المحلية والأطراف دون مستوى الدولة في الحوكمة عبر الوطنية ولا سيما في البيئات المؤسسية الأكثر انغلاقاً، ومنها دولة الإمارات العربية المتحدة، على سبيل المثال.[31] هناك العديد

من مبادرات تغير المناخ عبر الوطنية والتي تتوافق مع أولويات السياسات لدولة الإمارات العربية المتحدة، والتي يمكن للحكومة أن تنتقي منها ما يمكن تطبيقه على الشركات المحلية. أحد الأمثلة الجيدة هو شبكة ميثاق الأمم المتحدة في دولة الإمارات والتي تدعم الممارسات المستدامة للشركات، وتستضيفها دائرة أراضي دبي.[32] مجالات العمل المتنوعة في إطار برنامج العمل العالمي للإجراءات المتعلقة بالمناخ هي مثال آخر. وهناك المزيد من الأمثلة في ورقة العمل التي أصدرتها أكاديمية الإمارات الدبلوماسية بعنوان "إشراك الجهات التي لا ترقى إلى مستوى الدول والجهات دون المستوى الوطني بمنطقة الخليج في تنفيذ اتفاق باريس".

- **تحفيز الشركات متعددة الجنسيات القائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة على الاضطلاع بدور قيادي وتبادل أفضل الممارسات:** يُمكِن تشجيع الشركات متعددة الجنسيات الأجنبية التي تسعى إلى الاضطلاع بدور رائد في تدابير تغير المناخي على المستوى الدولي لتصبح شريكة في دعم تدابير المناخ في الدولة التي تعمل فيها. شركات النفط والغاز الأجنبية التي تعمل ضمن شركات مشتركة في دول الخليج هي مثال تقليدي على نقل وانتشار المعايير والمعرفة والتقنيات البيئية الدولية.

الدافع الرئيس: نقل المعرفة وأفضل الممارسات إلى الشركات والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة المحلية.

أمثلة التطبيق: ربما لا تلتزم الشركات متعددة الجنسيات التي تضع أهدافاً لتغير المناخ على المستوى الدولي أو في دول مركزها الرئيسي بمستوى مشابه من الريادة في جميع الدول التي تعمل فيها. ولذلك تستطيع حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة تشجيع هذه الشركات على وضع أهداف طموحة مشابهة أو تطبيق معايير الأداء ذاتها على مستوى الدولة التي تمارس فيها نشاطها. ويمكن تحفيز ذلك على سبيل المثال نظير الإشارة لهذه الشركات ودورها الريادي في فعاليات الأعمال التي ترعاها الحكومة.

يمكن للحكومة أيضاً إيجاد فرص للتبادل النشط لأفضل الممارسات من قِبَل الشركات متعددة الجنسيات/الدولية الرائدة (و/أو المشروعات الكبيرة المملوكة للدولة) في كل قطاع. وتشير النقاشات مع الأطراف المعنية إلى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة في حاجة ماسة إلى بناء القدرات لفهم كيفية المشاركة في تدابير تغير المناخ. وقد تكون آليات المشاركة التي تقودها الحكومة والواردة آنفاً هي أنسب الملتقيات لقيادة هذه المبادرات. ولكن ينبغي النظر بعين الاعتبار أيضاً إلى تقديم حوافز للشركات المنتظر منها تبادل أفضل الممارسات مع الآخرين.

- **تشجيع الشركات القائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة على دعم تدابير تغير المناخ في الدول النامية عَبْر التجارة والاستثمارات:** أحد مجالات التركيز الرئيسية لسياسة المساعدات الخارجية لدولة الإمارات العربية المتحدة 2017-2021 هي العمل مع شركات القطاع الخاص القائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة لتشجيعها على التبادل التجاري والاستثمار في البلدان النامية.[33] وهناك خطط أيضاً لإنشاء "جسور للتجارة والاستثمار" لدعم مشاركة الشركات الإماراتية في الدول النامية.[34]

الدافع الرئيس: تعزيز الاستثمارات والتجارة الأجنبية من جانب شركات القطاع الخاص الإماراتية مع ضمان التنمية غير الضارة بالمناخ على الصعيد الدولي.

أمثلة التطبيق: يُمكِن أن تدرس وزارة الخارجية والتعاون الدولي أثناء تنفيذ سياسة المساعدات الخارجية في مجال إشراك القطاع الخاص بعين الاعتبار إلى إدراج أفضل الممارسات والمعايير المتعلقة بالمناخ. إحدى المبادرات الممتازة للبناء على هذه الجهود هو معيار القدرة على تحمل تغير المناخ في المعونات والذي يتم إعداده بالتعاون بين وزارة التغير المناخي والبيئة ووزارة الخارجية والتعاون الدولي.[35]

- **تعزيز التعاون بين القطاع الخاص في كل من الدول ذات الأهمية الإستراتيجية من خلال الدبلوماسية الاقتصادية:** تندرج مؤسسات الأعمال والصناعات الخضراء على أولويات أجندة عدد من الشركاء الرئيسيين لدولة الإمارات العربية المتحدة في التجارة والاستثمار، وذلك بحسب ما يتضح على سبيل المثال من وجود موظفين في السفارة متخصصين في موضوعات الطاقة المتجددة (على سبيل المثال في حالة المملكة المتحدة) أو وجود شبكات تهدف لإقامة علاقات شراكة (وأبرزها شبكة تقنيات الطاقة النظيفة بين الاتحاد الأوروبي ودول مجلس التعاون الخليجي).

الدافع الرئيس: استغلال علاقات الشراكة في الدول ذات الأهمية الإستراتيجية لدعم التجارة والاستثمارات غير الضارة بالمناخ داخل دولة الإمارات العربية المتحدة وخارجها.

أمثلة التطبيق: يُمكِن أن تبحث وزارة الخارجية والتعاون الدولي سُبل الدمج المنهجي لموضوع تعزيز التعاون بين القطاع الخاص في تدابير تغير المناخ في الأجندات الثنائية مع عدد من الدول. وقد يشمل ذلك على سبيل المثال إبرام اتفاقات لضم ممثلين عن مؤسسات الأعمال الخضراء في جميع الوفود التجارية أو التعاون مع السفارات القائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة لتيسير التعاون بين الشركات الخاصة القائمة فعلاً في دولة الإمارات العربية المتحدة. العديد من الدول الأجنبية لديها مجالس أعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة والتي يمكن أن تصبح شركاء للعديد من الجهات الإماراتية فيما يخص مشاريع ومبادرات تغير المناخ.

وبالتوازي مع هذه الجهود، هناك إجراءان داخل الحكومة قد يساعدان في إضفاء المزيد من الفاعلية على التدابير الواردة أعلاه:

- **ضمان التنسيق الوثيق بين الجهات الحكومية الرئيسية المعنية:** تساعد الاجتماعات الدورية بين المعنيين/المنسقين في آليات إشراك القطاع الخاص الحكومية الموجودة حالياً، والتي تركز على تغير المناخ والجوانب ذات العلاقة في التنمية المستدامة (والكثير منها يرد في هذه الورقة البحثية) في تبادل أفضل الممارسات، وتجنب ازدواجية وتكرار الجهود، والبناء المنهجي على نقاط التضافر المحددة. وقد تحدد وزارة التغير المناخي والبيئة كخطوة أولى كافة الآليات المعمول بها، ثم يتفق مختلف المسؤولين عن هذه الآليات على طريقة دائمة لتنسيق أنشطتهم؛ على سبيل المثال عبْر مجلس تغير المناخ والبيئة في وزارة التغير المناخي والبيئة.

- **إنشاء بنك بيانات لتدابير تغير المناخ من القطاع الخاص:** تحسين إتاحة البيانات المجزأة له مزايا عديدة. أولاً، توفير البيانات عن أعلى القطاعات من حيث الانبعاثات (أو حتى أعلى الشركات) سيزيد من مستوى الوعي بين الشركات في هذه القطاعات. ثانياً، معرفة المجالات التي تتركز فيها أعلى نسب الانبعاثات سيتيح للحكومة صياغة سياساتها بحيث تستهدف هذه القطاعات/الأطراف. ثالثاً،

كلما زادت معرفة الحكومات عن نسب الانبعاثات في دولها تحسنت قدرتها على تنبؤ الانبعاثات في المستقبل، وبناء على ذلك وضع أهداف واقعية وطموحة على المدى القصير والمدى الطويل للقطاعات و/أو الاقتصاد كله من حيث الانبعاثات.

قد تستضيف وزارة التغير المناخي والبيئة " أو (الهيئة الاتحادية للتنافسية والإحصاء) بنك بيانات لتدابير تغير المناخ من القطاع الخاص"، ويمكن أن تضع معايير مشتركة للشركات القائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة للإبلاغ الطوعي عن تدابيرها في مجال تغير المناخ. ويمكن التعاقد مع مبادرة إبلاغ دولية مرموقة لتنفيذ مهمة تجميع البيانات المبدئية، وتشمل هذه المبادرات مشروع الإفصاح عن الكربون أو مبادرة الإبلاغ العالمية. ويمكن نشر البيانات بقاعدة البيانات في المجال العام واستخدامها لتحفيز الأطراف على تنفيذ المزيد من تدابير تغير المناخ من خلال مكافأة الشركات النشطة؛ على سبيل المثال من خلال التحدث عنها في أسبوع أبو ظبي للاستدامة أو القمة العالمية للحكومات أو أكسبو 2020.[vii]

هذه الآلية لتجميع البيانات من القاع إلى القمة يمكن تعزيزها في مرحلة لاحقة بجهود تجميع البيانات من القمة إلى القاع، وذلك بالتعاون مع الجهات المعنية بالإحصاء، لإنشاء قاعدة بيانات كاملة عن القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة، ويؤدي ذلك إلى تجميع المعلومات الإحصائية لأغراض متنوعة في صياغة السياسات (فيما يتجاوز تدابير تغير المناخ). ويمكن أن تشمل نقاط البيانات عدد وحجم وإيرادات وكمية استهلاك الطاقة للشركات في كل قطاع.

التعليقات الختامية

بينت هذه النظرة التحلية من أكاديمية الإمارات الدبلوماسية أن القطاع الخاص في دولة الإمارات العربية المتحدة، سيراً على نهج اتجاه دولي أعم، يبدي اهتماماً متزايداً بتحقيق التناغم والانسجام بين عملياته وبين التحديات والفرص التي يتسبب فيها تغير المناخ. وهناك ثقافة لإعداد التقارير عن الاستدامة آخذة في التزايد في الدولة.

مبادرات مؤسسات الأعمال الدولية والمبادرات التي تقودها المنظمات غير الحكومية لها دور هام في مساعدة الشركات القائمة في دولة الإمارات العربية المتحدة في إعداد التقارير ووضع الأهداف. وهناك أيضاً عدد من الشركات متعددة الجنسيات تمارس أنشطتها في دولة الإمارات العربية المتحدة وتضطلع بدور ريادي في قضايا تغير المناخ على الصعيد الدولي. ولكن لم يظهر بعد أن هناك توجهاً متناسقاً نحو إعداد التقارير عن المناخ ووضع الأهداف والتدابير بشأن الانبعاثات. ولا تزال أدوات التمويل الخضراء ومؤسسات الأعمال والصناعات الخضراء في مراحلها الأولى في مجالات عديدة.

ورغم ذلك وبحسب النقاشات التي جرت بين مؤلفتي الدراسة وبين العديد من الأطراف المهتمة بهذا الشأن، هناك اهتمام كبير ببذل المزيد من الجهود بين مجتمع الأعمال في دولة الإمارات العربية المتحدة. وهذه هي اللحظة التي تستطيع فيها الحكومة أن تصنع فَرْقاً كبيراً من خلال الدعم النشط للقطاع الخاص وتحفيز جهوده في هذا الشأن.

وفي ضوء اهتمام حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة بإشراك القطاع الخاص في تدابير تغير المناخ بوسائل منها تعزيز الصناعات الخضراء، تُقدِّم هذه النظرة التحليلية بعض الاقتراحات حول السُبل التي تستطيع من خلالها الحكومة الاستفادة من مزايا وجود مثل هذا القطاع الخاص ذي الصبغة الدولية الواسعة من حيث الأنشطة وقوة العمل على حد السواء. في المقام الأول، يتطلب تحقيق النجاح وجود نهج متناسق ودائم ومنهجي من جميع الجهات الحكومية المعنية، والتي تشمل الجهات المعنية بالإحصاء ووزارة التغير المناخي والبيئة ووزارة الخارجية والتعاون الدولي ووزارة الطاقة والصناعة وعدد من الجهات الأخرى على مستوى كل إمارة.

[vii] أسبوع أبو ظبي للاستدامة والقمة العالمية للحكومات في دبي ضمن أهم الفعاليات السنوية للتنمية المستدامة في دولة الإمارات العربية المتحدة. الاستدامة هي أحد الموضوعات الفرعية الثلاثة لأكسبو 2020 في دبي.

Endnotes

1) Tanzeed Alam and Mari Luomi. 2018. *Engaging Gulf Non-state and Subnational Actors in Implementing the Paris Agreement*. EDA Working Paper. Abu Dhabi: Emirates Diplomatic Academy.

2) Climate Policy Initiative. 2017. 'The Global Landscape of Climate Finance 2017', website. Accessed in August 2018.

3) UAE Ministry of Economy. 2017. *Annual Economic Report 2017. 25th Edition*. Abu Dhabi: Ministry of Economy Department of Economic Policies and Studies, p. 28. World Bank. 2018. *The Changing Wealth of Nations 2018: Building a Sustainable Future*. Washington D.C.: World Bank.

4) KPMG. 2017. *The Road Ahead: Growing Momentum in Corporate Responsibility Reporting in the UAE*. Globally the corporate sustainability reporting average among top 100 companies in 2017 was 63–81% depending on the sector.

5) CDP. 2013. *The UAE's Climate and Energy Challenge: The Role of Corporate Climate Change Reporting*, March 2013, p. 10.

6) Reena Amos Dyes. 2010. 'UAE Business Heroes to Rescue Climate', *Emirates 24/7*, 19 April 2010; Heroes of the UAE. 'Heroes of the UAE Campaign'. Website. Accessed in August 2018; EWS-WWF. 'The Project'. Webpage. Accessed in August 2018.

7) Science Based Targets. 2018. 'Companies Taking Action'. Website. Accessed in August 2018.

8) KPMG. 2017. *The Road Ahead*.

9) Ibid.

10) MoCCAE. 2016. *State of Green Finance in the UAE: The First National Survey on Contributions of Financial Institutions to Green Economy*. With Emirates Green Development Council, Central Bank of the UAE and UNEP-FI.

11) Emirates Diplomatic Academy. *Leveraging Market Mechanisms for Climate Change Mitigation in the UAE and Gulf Region*. EDA Insight March 2018. Abu Dhabi: EDA.

12) Sustainable City website. https://www.thesustainablecity.ae/ . Accessed in August 2018.

13) Email correspondence with Raed Bkayrat, CEBC Managing Director, September 2018.

14) Government.ae. 2018. 'The UAE and the Climate Change'. Website. Accessed in September 2018.

15) UAE Ministry of Climate Change and Environment (MoCCAE). 2018. *National Climate Change Plan of the United Arab Emirates 2017-2050*; communication with Ministry of Energy and Industry, Abu Dhabi, September 2018.

16) UAE Government. 2015. *Intended Nationally Determined Contribution of the United Arab Emirates*. UNFCCC NDC Registry. Accessed in September 2018; communication with MoCCAE, September 2018.

17) MoCCAE. *Climate Plan 2050*, pp. 42 and 44.

18) Ibid., pp. 25, 42 and 44.

19) MoCCAE. 2017. *UAE State of the Green Economy Report 2017*, p 11.

20) Ed Clowes. 2017. 'Dewa Raises Dh2.4b Green Fund for Sustainable Projects', *Gulf News*, 24 October 2017.

21) Binsal Abdul Kader. 2017. 'UAE gives $900m in Aid for Renewable Energy Projects', *Gulf News*, 14 January 2017.

22) MoCCAE. 2016. Ministerial Decision 765 of 2016.

23) MoCCAE. 2016. *The Environment & Business Majlis*; and 2018. 'Brief about the Majlis' (both unpublished)..

24) Ibid.

25) MoCCAE. 2017. 'Ministry of Climate Change & Environment Organizes 1st Plenary Meeting for the Dubai Declaration Signatories'. Press release, 12 September 2017; MoCCAE. 2016. *State of Green Finance in the UAE*.

26) ADSG. Video about the ADSG. Undated. Accessed in September 2018; Green Emirates. Undated. 'Abu Dhabi Sustainability Group'. Directory entry. Accessed in September 2018.

27) Communications with Dubai Chamber of Commerce, August–September 2018.

28) Phone conversation with Federal Competitiveness and Statistics Authority, August 2018.

29) EGA is the UAE's largest industrial company outside the oil and gas sector, which produces 4% of the world's aluminium. Source: EGA. 'Corporate Profile,' 'EGA and GE Exceed Target Nox Reductions', 'Minister of Climate Change Visits EGA'. Webpages/press releases. Accessed in August 2018

30) Masdar Free Zone. Undated. 'Licensing Packages'. Accessed in September 2018

31) Liliana Andonova et al. 'National Policy and Transnational Governance of Climate Change: Substitutes or Complements?', *International Studies Quarterly* (2017) Vol. 61, pp. 253–268

32) UN Global Compact UAE Local Network. 'Our Story'. Website. Accessed in September 2018. See also: Alam and Luomi. *Engaging Gulf Non-state and Subnational Actors.*

33) MoFAIC. *Summary of the UAE Policy for Foreign Assistance (2017 – 2021)*, p. 3.

34) MoFAIC. *Promoting Global Prosperity and Peace: UAE Policy for Foreign Assistance 2017- 2021*, p. 6.

35) Sherouk Zakaria. 'New UAE Project to Reduce Climate Change Risks', *Khaleej Times*, 11 February 2018.

الآراء الواردة في هذه الوثيقة تُعبِّر عن رأي المؤلف فقط ولا تعكس بالضرورة وجهة نظر أكاديمية الإمارات الدبلوماسية، باعتبارها جهة اتحادية مستقلة، وكذلك لا تعبر عن وجهة نظر حكومة دولة الإمارات العربية المتحدة. حقوق النشر: أكاديمية الإمارات الدبلوماسية 2018